لحكمة مع الغنى عنها والعبد كاسب باذن الله لا مستقلا فانه قول مثبت
للكسب بتاثير القدرة باذن الله مع اثبات كلية لا خالق الا الله **قوله**
حينئذ بينه وبين قولة امام الحرمين الخ رجع اليها من هذا الوجه بان التحصيل
كاين عليها بسببها اذ توجه العبد تحصل الفعل على وجه يصح ان يسمى
به تحصيلا الخ **اقول** بل الفرق بينهما ظاهر لان التحصيل عند الامام معناه الايجاد
عند تعلق مشيئة الله اذا شاء الله لا مستقلا وذلك بتاثير قدرته باذن الله
واما على المشهور فلا يصح ان يكون توجه العبد موثرا في الفعل فلا يصح ان يكون
محصلا للفعل لا لغة ولا شرعا على ان هذا الفرق على العبد ان لم يكن باختياره
وتاثير قدرته باذن الله بل ما يخلقه الله فيه خالصا فلا مدخل لقدرته فيما
يترتب عليه من الفعل المخلوق لله وان كان باختياره وتاثير قدرته باذن الله
فان لم يكن منافيا للخلقية لا الخالق الا الله فلا داعي الى صرف التحصيل عن ظاهره
والا لم يكن في العدول فايدة **قوله الثالث** المخالفة بالظهور وقد تبين
مما تقدم ان لفظ القدرة في الحادث مجمل ومشترك ولم يترجح في معنى مما رآه
احد القسمين والتاثير كذلك وكذلك التحصيل والاستطاعة فان تبين الراجح
وصار ظاهرا تبين التمسك بما لم يعتضد المرجوح بدليل يحمل عليه اللفظ
اقول عرف في المواقف القدرة بانها صفة تتوثر وفق الارادة وهذا معنى
دليل ظهورها في هذا المعنى ثم قال ويرد عليه القدرة على ايمان الكافر فانها لا تتوثر
واحتج عليه ببرهان التمانع وقد بينا في ممسك السداد ان برهان التمانع لا ينفي
التاثير باذن الله وانما ينفي التاثير لا استقلال فلا يوجب برهان التمانع العدول
عن ظاهر التعريف المذكور ولا الوجوه الخمسة المذكورة في المواقف وغيره
كما مر فيه ايضا فلا ينفك التاثير عن القدرة عند تعلق المشيئة التابعة لمشيئة الله
وينفك عنها اذا لم يكن تابعة لمشيئة الله وقد تقدم في المقدم الرابعة انه يتعين
بمقتضى النصوص والاجماع ان يكون المكلف متمكنا من ايجاد ما كلف به باذن الله
وتعيين تفسير القدرة في الحادث بانها صفة تتوثر وفق ارادته اذا شاء الله
وتفسير التاثير والكسب والتحصيل بالايجاد باذن الله وتفسير الوسع
والاستطاعة

والاستطاعة وما في معناها بالتمكن من الايجاد وكلما كان كذلك فقد تبين
الراجح وصار ظاهرا فتعين التمسك به ولم يعتضد المرجوح بدليل **قوله**
وكما يطلب ذلك في الالفاظ المذكورة يطلب في تفسير النصوص المستدل بها
والادلة المتمسك بها من الكتاب والسنة وغيرهما من منصوص العلة كالاشعرية
المنقول لفظه في الابانة وكذا المنقول عن ابن حجر في تفسير الاستطاعة الخ **اقول**
الادلة المتمسك بها من الكتاب والسنة يتعين التمسك بها على الوجه المذكور
لما تبين في الرابعة ان مقتضى الاجماع على ان الله عالم راعى الحكمة فيما خلق
وامر ان يكون المكلف قادرا على كسب ما كلف به وتحصيله باذن الله فنشر
التكليف يقتضي الحكمة القدرة الموثرة باذن الله ولهذا قال الاشعري لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وكلما كان كذلك تعين تفسير تلك النصوص بما فسرنا بها
وقد سبق تقرير نصوص من الكتاب دالة قطعية على ان القدرة في الحادث
توثر باذن الله وان الكسب هو التحصيل بالمعنى المفسر وانه لا التعلق والمقارنة
بلا تاثير اصلا فلا يسوغ تاويل بقية النصوص القابلة للتاويل بما يرجع
الى نفي التاثير اصلا عن القدرة في الحادث فان الظاهر ان الوجه للتاويل هو
ارادة الجمع بينها وبين قوله والله خلقكم وما تعملون وقد تبين ان الجمع ممكن
مع اثبات التاثير لقدرة العبد ولم يرد نص ينفي التاثير عن قدرة الحادث غير
قابل للتاويل حتى تحمل النصوص القابلة للتاويل عليه وانما ورد ما يدل على
انه لا خالق الا الله وقد تبين انه لا ينافي اثبات الكسب على الوجه الذي قررناه
فاذا لم يوجد في النصوص الا ما ليس موجبا للتاويل عند التحقيق لم يبق
لنفي التاثير عن القدرة في الحادث بالكلية مستند يعتمد وبالله التوفيق **قوله** واما
نصوص الاشعري في الابانة فانما رجحنا تفسيرها بما فسرنا بها على خلاف
المشهور عنه لكون الابانة آخر مصنفاته وان سبب تاليفه ما ذكره القاضي
ابو الحسين محمد ابن القاضي ابي يعلى ابن الفراء البغدادي الحنبلي في طبقات الحنابلة
ان الاشعري لما دخل بغداد جاء الى الحسن بن علي البربهاري شيخ الحنابلة
في وقته فجعل الاشعري يقول رددت على الجبائي وعلى ابنه ابي هاشم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)